واقع مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية بالجزائر.
(قراءة في الاستراتيجيات المتبعة والنتائج المحققة).

The reality of contribution of tourism sector to the economic development in Algeria.
(Reading In the strategies followed and results achieved).

زين العابدين معو
جامعة باتنة 1، الجزائر،mzine@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2020/02/14 **تاريخ القبول:** 2020/03/18 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

عرفت السياحة منذ القدم باعتبارها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لآخر لأسباب متعددة، فكانت بسيطة وبدائية في مظاهرها، لتتطور وتصبح في وقتنا الحالي نشاطا له أسسه التي يقوم عليها، فهي تعتبر أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي يقوم عليها اقتصاد العديد من الدول، لذلك كان على الدول أن تعمل على توفير الخدمات السياحية المطلوبة حتى تكون مناطق جاذبة للسياح، والجزائر من بين الدول التي تمتلك امكانيات سياحية هائلة، حيث أن الاهتمام بهذا القطاع سيساهم في تنمية اقتصادها باعتبار أن السياحة تعتبر عنصرا مهما من عناصر الدخل القومي والحصول على النقد الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: *السياحة؛ التنمية الاقتصادية؛ مخططات التنمية؛ الدخل الوطني.*

Abstract:

The tourism was known as natural phenomenon makes it imperative for the rights to move from one place to another for various reasons, it was simple and primitive in its manifestations, grow and become at the present time an activity was founded on which it is based, it is considered one of the most important economic activities of the economy of many countries, therefore, the States that provide tourist services required to be attractive to tourists. Algeria was among the States which possess the immense tourism potential, where the interest in this sector will contribute to the development of its economy, considering that tourism is an important element of national income and access to foreign exchange.

Key words*: Tourism; economic development; the development scheme; national income.*

المؤلف المرسل: زين العابدين معو، mzine@hotmail.fr

مقدمة:

تحظى السياحة في وقتنا الحاضر باهتمام كبير من قبل المفكرين السياسيين والاقتصاديين، نظرا لأثرها المهم في تنمية الاقتصاد العالمي، وأمام عجز الدول النامية عن تحقيق التنمية الاقتصادية ومعاناتها من تبعيتها لغيرها من الدول المتقدمة، كان لابد على هذه الدول وخاصة منها تلك التي تعتمد اقتصادياتها على الثروات القابلة للزوال (قطاع المحروقات) -خاصة في ظل الوقت الراهن الذي عرفت فيه هذه الدول انهيارا حادا في أسعار المحروقات- أن تبحث عن بديل تنموي، فكان من أبرز هذه البدائل التوجه نحو السياحة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

والجزائر من بين الدول التي تمتلك مقومات وإمكانيات سياحية مهمة يمكن أن تجعل منها الوجهة الأولى للكثير من السياح، ولكن حتى يعرف هذا القطاع ازدهارا لابد من سياسات تثمن هذا القطاع، ولابد من استراتيجية ترسم توجهاته فيتم استغلاله كما يجب فيكون بذلك مساهما في تنمية الوطن.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل انهيار أسعار النفط والأزمة الاقتصادية؟.

أهداف الدراسة:

في هذا السياق ستقدم الدراسة نظرة حول أنواع السياحة التي تتوفر عليها الجزائر ومكانتها في مختلف المخططات التنموية التي عرفتها، كما سيتم إلقاء الضوء على واقع مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل جملة التحديات والمعيقات التي تقف في وجه هذا القطاع.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية، تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور:

1- مقاربة مفاهيمية للسياحة والتنمية الاقتصادية.
2- دور السياحة في التنمية الاقتصادية.
3-واقع السياحة في الجزائر.
4- المساهمة الفعلية للسياحة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ومعوقاتها.

1- مقاربة مفاهيمية للسياحة والتنمية الاقتصادية.

يحظى موضوع السياحة والتنمية الاقتصادية باهتمام متزايد من قبل الباحثين نظرا للدور المهم الذي تلعبه السياحة في تنمية اقتصاد الدول، وعليه كان لابد في هذا المحور أن يتم ضبط كل من مفهومي السياحة والتنمية الاقتصادية من خلال تقديم مقاربة مفاهيمية للسياحة والتنمية الاقتصادية.

أ- تعريف السياحة:

في عام 1905 عرف جوير فريلر (E. Guyer Flleurer) الألماني السياحة بأنها "ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغير الجو والإحساس بجمال الطبيعة

وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة وهي ثمرة وسائل النقل".(زيان 2016، ص.136)

كما يعرفها السويسري هونزيكر Honziker رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العاملين في بحث نشره عام 1959بأنها "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر مؤقت لشخص أجنبي في مكان ما كلما أن هذه الإقامة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وكلما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي. " (طالب، وهراني 2011، ص.571.)

وتعرف المنظمة العالمية للسياحة (WTO) السياحة بأنها" نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز السنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل". (هاني 2013، ص.73) كما وتعرف السائح (الدولي) بأنه أي شخص يسافر إلى أي مكان من بيئته المعتادة لأقل من 12 شهرا متصلة، وذلك لأي غرض من الأغراض بخلاف مزاولة عمل بغرض التكسب". (زيتون 2002، ص.16).

أخيرا إن السياحة هي "ذلك النشاط الحضاري والاقتصادي والتنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار. " (معراج 2005، ص.22)

ب- مقومات السياحة:

تقوم السياحة على مقومات طبيعية وأخرى بشرية وأخرى مادية وتتمثل في: (معراج 2005، ص.22)

المقومات الطبيعية: وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية...الخ، أي كل مظاهر جذب السواح.

المقومات البشرية: وتتمثل في الجوانب التاريخية كالآثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية بمختلف طبوعها، الثقافات والعادات لدى السكان.

المقومات المالية والخدمية: وتتمثل في مدى توافر البنية التحتية كالمطارات والنقل البري الجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران...الخ، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية. كما وتعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات وأسعار مناسبة، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الإعلام على جذب السواح، مواصلات سهلة، توفير الأمن والاستقرار، رعاية صحية كاملة إضافة إلى حسن المعاملة.

ج-خصائص السياحة:

للسياحة مجموعة خصائص تتمثل في: (عوينان 2012، ص.ص.31-32)

- تعتبر السياحة منتوج غير مادي، وبالتالي لا يمكن نقله من مكان إلى آخر.
- المنتوج السياحي مركب، إذ أنه مزيج من مجموعة عناصر مع بعضها البعض، وتتشابك مع قطاعات أخرى، حيث أن السياح يستهلكون السلع والخدمات التي تقدمها المنشآت السياحية، كالإقامة والإطعام، وكذلك يستهلكون سلع وخدمات تقدمها منشآت أخرى، مع العلم أن هذه العناصر متكاملة من حيث جلبها للسياح.

- المنتوج السياحي غير قابل للتخزين، لذلك يجب مواجهة التقلبات بتخفيض الأسعار والرفع من جودة الخدمات، لزيادة الطلب على المنتوج السياحي.
-تواجه المنتجات السياحية منافسة دولية كبيرة، ولهذا وجب توفير كل شروط الطلب السياحي لإرضاء الزبون.
- تتميز بعض المناطق السياحية بأنها موسمية النمط.
- تتعدد وتتباين أنواع السياحة وأغراضها، مما يترتب عليها تنوع واختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها.

د- أهمية السياحة:

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها:

الأهمية الاقتصادية:

يؤثر رواج السياحة بشكل مباشر على رواج الاقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بها، إذ يؤدي إلى انتقال الأموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع والمنشغلين بها، فيتفرع عن هذا الانتقال للأموال سلسلة أخرى من الإنفاق. ولا شك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع السياحة (مباشرة، غير مباشرة)، فيتولد عن ذلك الإنفاق اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات والخدمات المرتبطة بها. (عدلي 2015، ص.39)

- تؤدي السياحة دورا مهما في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعد من القطاعات المهمة التي توفر عائدات سريعة للاستثمار مع تكلفة أقل.

- تعتبر السياحة أحد مصادر الدخل الوطني من خلال مشاركتها في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية، وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة والمدفوعات التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول، كما وتلعب دورا مهما في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعد من القطاعات المهمة التي توفر عائدات سريعة للاستثمار مع تكلفة أقل. (هاني 2013، ص.74)

الأهمية الاجتماعية:

تكمن أهمية قطاع السياحة من الناحية الاجتماعية في: (عوينان 2012، ص.27)

- زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي بمختلف عادات وشعوب الطرف الآخر (السياح).
- زيادة اهتمام الشعوب المضيفة بعادات وقيم أجدادها وآبائها والحفاظ عليها من الزوال والاضمحلال.
- رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي والحضاري.
- تحسين نمط حياة الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم مما يخلق التوازن الاجتماعي.
- تؤدي السياحة إلى تنمية عدد كبير من الخدمات المتكاملة وكثيفة العمالة بمختلف مستوياتها وبالتالي القضاء على البطالة وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطير.

الأهمية الثقافية:

- تعمل السياحة على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين.
- توفر التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني والمواقع الأثرية والتاريخية.
- تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف (الحوار بين الحضارات).

الأهمية البيئية: (عدلي 2015، ص.40)

- المحافظة على العناصر البيئية المختلفة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة.
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل عملي سليم.

الأهمية السياسية:

للسياحة أهمية سياسية حيث تساهم في: (عوينان 2012، ص.ص-27-28)

- السياحة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول.
- النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.
- تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الآخر وتساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة، ونشر مبادئ السلام العالمي.
- تساعد على تدعيم أواصر الصداقة بين شعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بينها.

هـ-مفهوم التنمية الاقتصادية وتطورها:

يؤكد جوزيف سبنجلر" Joseph Spengler" بأن التنمية تحدث عندما تزداد قائمة الأشياء المرغوب فيها والمفضلة نسبيا في الحجم، بمعنى أن عملية التنمية مستمرة ومتجددة، بحسب تجدد رغبات الأفراد أنفسهم. (زيدان 2014، ص.14)

وإن التنمية عملية ديناميكية، تتكون من مجموعة مترابطة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تحدث في المجتمع، نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة داخل المجتمع، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد داخل هذا المجتمع. (بن غضبان 2015، ص.30)

تطور مفهوم التنمية الاقتصادية:

عرف مفهوم التنمية الاقتصادية عدة تطورات، فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، وكان هذا المفهوم مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، حيث كان ينظر بعض الاقتصاديين للتنمية الاقتصادية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد، إضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة. وخلال عقد الستينات أصبحت التنمية الاقتصادية تعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية من الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان. وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء، وارتفاع معدلات البطالة، أعيد في منتصف السبعينات مفهوم التنمية لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة...، وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي. ومع حلول الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي،

ومن ثم استتراف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية. وعملية التنمية الاقتصادية هي عملية متواصلة، تساهم في زيادة الدخل القومي للبلاد، إلا أن الزيادة المطردة في المكان والمنافسة الشديدة بين الأنشطة المختلفة، وعوامل التلوث البيئي، والإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية، تشكل جميعها قاعدة التحديات التي تقف في مواجهتها مجموعة من الأهداف، والتي تتمثل في المحافظة على تلك الموارد المتوفرة وتنميتها، والعمل على زيادة كمياتها والحد من التلوث وتحسين نوعيتها. (بدران 2013، ص.ص-171.173)

كما ويقصد بها تحريك وتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال زيادة القدرة الاقتصادية، مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الاستثمار، وهنا علينا إبراز الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالأول يعني زيادة في نسبة الدخل الوطني الحقيق التي تحدث بمرور الزمن، أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى قيام الدولة بتغيير هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد. (بن غضبان 2015، ص.33)

2- دور السياحة في التنمية الاقتصادية.

يعد قطاع السياحة ثالث أهم قطاع في الاقتصاد بعد الصناعة والزراعة، وهو يلعب دورا كبيرا في تعبئة المدخرات الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما يساهم به، فهو يعد مصدر أساسي لتمويل الخزينة ودعم ميزان المدفوعات، ومن خلال هذا المحور سيتم التطرق إلى معرفة دور ومساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية.

2-أ-دور السياحة في تحقيق الرواج الاقتصادي: إن المبالغ التي تدخل قطاع السياحة تدور في حركة الاقتصاد الوطني، فالاستثمار في القطاع السياحي يؤدي في كل الأحوال إلى زيادة العمالة التي بدورها تتحصل على رواتبها والتي تمثل قدرة شرائية جديدة، كما أن الأموال التي تدخل للدولة من السياحة تستخدم في غالب الأحيان لتنمية هذا القطاع، وبالتالي تدخل ضمن الدورة الاقتصادية للدولة. إضافة إلى أن الضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة وكذا المدخول من إعادة بيع المنتوج السياحي إلى المستهلكين وأصحاب الأعمال، تؤدي إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق داخل الدولة، وبالتالي تؤدي إلى مضاعفة الدخل السياحي. (عميش 2011، ص.12)

2-ب-خلق مناصب العمل: لا شك أن ازدياد حج الحركة السياحية يساهم في تحسين دخول المواطنين خاصة التجار الحرفيين وأصحاب الفنادق والمطاعم لأن السائح أثناء إقامته يستهلك عدة مواد مما يعود بالأرباح للتجار والمنتجين ما يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة تشغيل اليد العاملة المؤهلة مثل التي تقوم بالتكوين في المراكز المهنية، إن إهتمام أي بلد بالسياحة يدفعه إلى العمل على النهوض وتطوير المناطق السياحية وذلك لكسب ود السائحين. كما تلعب الحرف والهوايات دورا هاما في السياحة حيث تجلب مداخيل معتبرة عن طريق بيع التحف والهدايا التذكارية التي يصنعها الحرفيون، أما الهوايات كالمسرح، الغناء والرقص الشعبي فهي وسيلة فعالة لجلب السياح إلى البلد وكذلك خلق مناصب شغل جديدة.(بوعموشة 2012/2011، ص.ص.36-37)

2-ج-دور السياحة في زيادة الدخل الوطني: تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 11% على المستوى العالمي . ويعتبر قطاع السياحة

أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى كقطاع رئيس في الاقتصاد. (الهيئة العليا للسياحة، المملكة العربية السعودية 2001، ص.3)

2-د- دور السياحة في تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية. حيث من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية، مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي، فضلا عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع .

والجدول التالي يوضح تطور عدد السياح وإنفاقهم:

جدول رقم (1): تطور عدد السياح في العالم وإنفاقهم:

السنوات	عدد السياح (مليون سائح)	الإنفاق (مليار دولار)
1950	25	2
1960	69	7
1970	166	18
1980	286	105
1990	459	267
2000	698	560
2010	1018	1550
2020	1600	2000

المصدر: منشورات المنظمة العالمية للسياحة.

يُبين الجدول السابق التزايد المستمر لعدد السياح على مدى 60 سنة، حيث كان عددهم سنة 1950 يقدر بـ 25 مليون سائح، ليرتفع إلى حوالي 1018 مليون سائح سنة 2010، ليرشح ارتفاعهم مرة أخرى بنسبة 57.17% في سنة 2020 ليصل عددهم إلى حوالي 1600 سائح، ويصاحب ارتفاع أعدادهم ارتفاعا في إنفاقهم، حيث كان 2 مليار دولار سنة 1950 ليصل إلى 1550 مليار دولار سنة 2010. ويتوقع أن يصل إلى 2000 مليار دولار سنة 2020 بنسبة نمو تقدر بـ 29.03%.

2-هـ-دور السياحة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: يساهم قطاع السياحة بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي كالآتي: (عميش 2011،ص.13)

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.
- فروقات تحويل العملة.

- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية بالإضافة إلى الإنفاق على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.
- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

3-واقع السياحة في الجزائر.

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تتنوع المعالم السياحية فيها بما تزخر به من ثروات طبيعية ابتداءا من الشريط الساحلي الى أن نصل إلى عمق الصحراء مرورا على الغابات والجبال، ولذلك فهي تحمل المقومات اللازمة للنهوض بهذا القطاع وزيادة نسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني.

أ- المعالم السياحية في الجزائر.

تحتوي الجزائر على امكانيات سياحية هائلة، إلا أن عدم استغلالها كما يجب وتوظيفها في خدمة التنمية حال دون الاستفادة منها، فبالإضافة إلى تنوع التضاريس من الشريط الساحلي إلى المرتفعات الداخلية إلى الصحراء الشاسعة، وما تزخر به كل منطقة من معالم سياحية متنوعة، فالجزائر معروفة بتراثها التاريخي العريق كالكهوف والأضرحة والرسوم على الصخور التي تعود إلى عقود ما قبل التاريخ. وعندما دخل الرومان الجزائر شيدوا مدنا في شكل حاميات لازالت تحتفظ بإبداعاتهم في الفن المعماري والتطور الثقافي، كمثال على ذلك آثار تيمقاد بباتنة، جميلة (سطيف)، قالمة، تبسة، شرشال، وتيبازة. كما تتوفر الجزائر على آثار إسلامية تعود جميعها إلى الفترة السابقة لدخول الاستعمار الفرنسي للجزائر، وتتجلى في المساجد والأبراج والقلاع والقصور والزوايا والقبب، وكلها تعتبر آية في الفن المعماري الإسلامي ومعالم ذات أبعاد حضارية. وتبدو الصناعات التقليدية كالزرابي والمنتجات الجلدية والنقوش النحاسية كأهم الحرف الواسعة الانتشار في المدن كالجزائر وقسنطينة وتلمسان. (طالب 2011، ص.ص.580-581)

ب- أنواع السياحة في الجزائر:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من السياحة في الجزائر نذكر منها: (الشريف 2014،ص.4)

* **السياحة الساحلية:** يقدر طول الشريط الساحلي الجزائري المطل على البحر المتوسط بـ 1200 كلم، حيث تتوفر الشواطئ الجزائرية على عدة مناطق هامة من الناحية البيئية، كما يحتوي الساحل على مناطق ساحلية بكثبان رملية، ومناطق ساحلية قرب الغابات تمتد من الشرق إلى الغرب. أما الجهة البحرية الشرقية على مرج مائية وشعب المرجان، بالإضافة إلى حظيرة قورايا التي تتوفر على مناظر رائعة، وحظيرة تازا التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال نادرة، والحظيرة الوطنية للشناوة، إلى جانب مجموعة أخرى من الجزر كجزر إجليس، وجزر رشقون التي تعد مواقع بحرية هامة وقد يستفاد من السياحة الساحلية في السياحة العلاجية بمياه البحر.

* **السياحة الجبلية:** تحتوي المناطق الجبلية بالجزائر على ثروات سياحية هامة، مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة، ولكن للأسف لم تستغل هذه الثروة كما يجب، حيث اصبحت النظرة إلى السياحة الجبلية تكاد تنعدم وتقتصر فقط على التزحلق على الثلج في منطقة تيكجدة (ولاية البويرة) وتلاغليف (ولاية تيزي وزو) والشريعة (ولاية البويرة). وهذا التقسيم الخاص

بالسياحة الجبلية لسببين أساسيين: أولهما يتمثل في الواقع المناخي في الجزائر حيث أن كميات الثلوج المتساقطة محدودة جدا مما يجعل استغلالها ظرفي، ومن ثم أصبح لزاما علينا أن نركز على المعالم الدائمة.

وثانيهما أنه من الخطأ حصر السياحة الجبلية في التزحلق فقط، فهناك كهوف ومغارات طبيعية تمتد على مسافات طويلة لا نعرف عنها شيئا من استفادة أجدادنا القدامى منها واستغلالها المكثف من طرف مجاهدي الثورة التحريرية باستعمالها كمستشفيات لعلاج المرضى وأماكن للراحة وإنتاج وتخزين بعض السلع كالملابس والأحذية والأسلحة. ولا تحتاج السياحة الجبلية إلى استثمارات ضخمة وهياكل مكلفة مثلما هو الحال بالنسبة للسياحة الساحلية، وإنما يكفي أن تحدد المواقع التي لها جاذبيتها للسياح بالاعتماد على الإشهار وتقديم الأشرطة حول هذه المواقع وضمان سلامة السياح. كما وأنه من غير المعقول أن نجد السياح المحليين يعرفون الكثير عن مرتفعات البيرو وجبال الآلب وقمم هيملايا، بينما نجدهم يجهلون ما في جبال الأوراس وجرجرة والونشريس والهقار. (طالب 2011، ص.582)

* **السياحة الصحراوية**: تبلغ مساحة المناطق الصحراوية في الجزائر حوالي مليون كلم^2 موزعة على خمس مناطق كبرى في الجنوب، هي: أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف، وادي ميزاب، وهذه المناطق تمتلك مواقع ومناظر رائعة للاكتشاف، لذا أصبحت السياحة الصحراوية تكتسي أهمية بالغة لدى السياح. (الشريف 2014،ص.8)

* **السياحة الحموية**: والمقصود بها السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى، وتمارس من أجل الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع، وتستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب وتلعب المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية، حيث تتوفر الجزائر على 202 منبع مائي تم إحصاءه على المستوى الوطني، وهذه المنابع تختلف من حيث الخصائص الفيزيائية والكيميائية من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية وصنفت هذه الحمامات كمايلي: (الشريف 2014، ص.5)

- 136 منبع طبيعي- معدني ذو بعد محلي.
- 55 منبع طبيعي- معدني ذو بعد جهوي.
- 11 منبع طبيعي– معدني ذو بعد وطني.

ج- السياحة في الجزائر من خلال المخططات التنموية. تم إدراج السياحة في المخططات التنموية بالجزائر كمايلي:

- **المخطط الثلاثي (1967-1969)**: تم برمجة القطاع السياحي في هذا المخطط وخصص له 282 مليون دينار جزائري كاستثمارات سياحية، بغية إنجاز 13.081 سرير، وفي هذا المخطط تم التركيز على سياحة الشواطئ، إذ خصص لها 6795 سرير، في حين السياحة الصحراوية خصص لها 1818 سرير فقط.

- **المخطط الرباعي الأول: (1970-1973):** حدد هذا المخطط هدف رئيسي وهو رفع قدرات الإيواء لبلوغ 5 ألف سرير، وتم تخصيص غلاف مالي لهذا المخطط قدر بـ 700 مليون دينار جزائري، كما أعطيت الأهمية في هذا المخطط إلى المشاريع المتبقية من المخطط السابق بنسبة 60% فضلا عن القيام بمايلي:

-إعادة تهيئة نادي الصنوبر البحري والفنادق الحضرية.
-تنمية السياحة في تيبازة وبلاد القبائل.

-تخصيص ميزانية 120 مليون دينار لإنجاز ثمانية حمامات معدنية.

- **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):** شهد هذا المخطط عدة تغيرات على مستوى التنظيم السياحي كمايلي:

-إلحاق المصالح التجارية (SONATOUR) بالوكالة التجارية ATA، (عوينان 2011-2012، ص.73) لكن هذه الأخيرة أثبتت عدم نجاعتها ولم تدم سوى سنتين. (شلالي 2010، ص8)

-إنشاء الشركة الوطنية للسياحة (SON-ALTOUR) سنة 1976 والتي أسندت إليها مهمة تسويق المنتوج السياحي الجزائري.

-إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية (ETT) التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية، لكن هي الأخرى فشلت، فمن بين 50000 سرير المبرمج إنجازها، لم ينجز سوى 18000 سرير، وفي هذا المخطط وصل حجم الاستثمارات المرصودة لهذه الفترة حوالي 1230 مليون دينار جزائري، أي بزيادة تفوق 100% عما كان عليه الحجم في المخطط الرباعي الأول، غير أن ذلك لا يعني أن القطاع ارتفع في سلم أولويات التنمية الوطنية، لأن مقدار الزيادة المقررة في هذا المخطط كانت نفسها بالنسبة لجميع القطاعات الأخرى، وذلك بسبب زيادة حجم الميزانية العامة، وارتفاع تكاليف الاستثمار في جميع القطاعات، مما يجعل مكانة السياحة ثابتة في السياسة التنموية للدولة الجزائرية عبر المخططات الثلاثة.(شلالي 2010، ص.ص.8-9)

- **المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** هدف المخطط هو الوصول إلى طاقة إيواء تقدر بـ 50.880 سرير، وتم تخصيص غلاف مالي لذلك قدر بـ3400 مليون دينار لتغطية تكاليف هذه المشاريع، بالإضافة إلى تطوير ثلاث مناطق سياحية نموذجية موزعة على الجهات الشرقية والوسط والغرب، والموجهة أساسا نحو السياحة الداخلية.

- **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** أدركت الحكومة أهمية السياحة في هذا المخطط، مما أدى إلى برمجة عدة مشاريع سياحية خصص لها غلاف مالي قدره 1800 مليون دينار، وبالتالي يمكن القول من خلال المكانة الضعيفة التي كان يحتلها القطاع السياحي ضمن المخططات التنموية أن الدولة لم تولي اهتماما كبيرا لقطاع السياحة، هذا ما شكل عائقا كبيرا أمام تطوير السياحة الجزائرية ضمن المخططات التنموية. (عوينان 2012-2013.ص.ص.73-74)

4- المساهمة الفعلية للسياحة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ومعوقاتها.

أ- الإيرادات السياحية في الجزائر:

عرفت الجزائر خلال الفترة (2008-2014) تطورا معتبرا في حجم تدفقات الوافدين من السياح، حيث يلاحظ أن أعلى قيمة وصلت إليها الإيرادات السياحية هي 325 مليون دولار سنة 2008، كذلك عرفت هذه الفترة تقلبات حادة حيث تراجعت بحوالي 59 مليون دولار بين سنتي 2008 و2009 أي بنسبة حوالي 18.15%-، وفي سنة 2010 بلغت الإيرادات السياحية 219 مليون دولار، وفي سنة 2011 بلغت 208 مليون دولار، ، أما في سنة 2012 بلغت 196 مليون دولار أي بنسبة 5.76%- مقارنة بسنة 2011، ويرجع ذلك إلى تهميش القطاع بشكل كبير وعدم الاهتمام به من قبل الوزارة الوصية بالرغم من صياغتها للمخطط التوجيهي التهيئة السياحية 2025، واعتباره قطاعا غير حيوي أو ثانوي من حيث الإيرادات وذلك بحكم وجود قطاع المحروقات، أما في سنة

2013 يلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ على مستوى الإيرادات السياحية في الجزائر لتبلغ قيمتها 230 مليون دولار، لترتفع تدريجيا لتصل إلى 2مليون دولار سنة 2014، ويعود هذا التحول إلى تجسيد بعض من مشاريع والسياسات على أرض الواقع التي جاء بها المخطط التوجيهي للسياحة 2025.(السبتي 2017، ص.ص.820-821)

ب- مساهمة إيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ أن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر جد ضعيفة خلال الفترة (2008-2014)، حيث لم تتجاوز نسبته في المتوسط1.5%حيث أعلى نسبة سجلت 2009 بـ1.6% وأدنى قيمة 1.4% سجلت سنتي 2011 و2012، ويعود السبب في انخفاظ حجم الإيرادات السياحية للبلاد إلى الاعتماد على إيرادات قطاع المحروقات بشكل كلي، لكن هذا لم يمنع من تحسن في أداء القطاع السياحي خاصة في الفترة الممتدة ما بين(2015-2019) ولو بنسبة طفيفة 1.8% والسبب يرجع إلى محاولة الدولة الاعتماد على قطاعات تساهم في خلق الثروة. (السبتي 2017، ص.821)

ج- مساهمة قطاع السياحة في التشغيل:

يعبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي توفر مناصب الشغل، حيث شهدت الفترة الممتدة من(2008-2014) تطورا ملحوظا فيما يخص ارتفاع نسبة العاملين في القطاع، حيث ارتفع من 182000 عامل سنة 2008 إلى 261289 سنة 2014، أي بنسبة 30.34%.(السبتي 2017، ص.822)

د- معوقات السياحة في الجزائر.

يعود تخلف قطاع السياحة بالجزائر للأسباب التالية: (عدلي 2015، ص.49)

- **الخيارات الاستراتيجية كأحد أهم معوقات قطاع السياحة الجزائري**: تعتبر الخيارات الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال من بن المعوقات الأساسية للقطاع السياحي الجزائري ويظهر هذا جليا في المكانة التي كان يحتلها قطاع السياحة ضمن مخططات التنمية الوطنية.

- **معوقات الاستثمار السياحي**: وجود عقبات كبيرة أمام تدفق الاستثمارات إلى الجزائر، وبما أن الاستثمار السياحي في الجزائر جزء لا يتجزأ من الاستثمار العام، وكل العراقيل التي تقف أمام الاستثمار بصفة عامة تقف كذلك أمام الاستثمارات السياحية، سواء كانت هذه الاستثمارات السياحية محلية أو أجنبية.

- **ضعف الثقافة السياحية وتراكم المشاكل البيئية**: إذا كان المجتمع تغيب عليه الثقافة السياحية، فهذا يؤثر سلبا على القطاع السياحي في حد ذاته، والبيئة هي الأخرى تلعب دورا مهما جدا في تحسين الصورة السياحية للبلاد باعتبار أن السياحة جزء من البيئة، وأن الأوضاع لبيئة السائدة تؤثر في سلوك السياح.

تدهور الوضع الأمني وتراجع السياحة الجزائرية: إذ يعد الوضع الأمني السائد الركيزة الأساسية التي تبنى عليها السياحة، فقد تراجع السياح في العديد من الدول نظرا لغياب أو تدهور الوضع الأمني والسياسي فيها.

خاتمة:

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في عملية التنمية الاقتصادية، ذلك لما تجنيه الدول المستقبلة للسياح من عملة ورؤوس أموال، كذلك مساهمة القطاع في

التقليل من حدة البطالة وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة. هذا ما دعى الكثير من الدول للاهتمام بهذا القطاع مما انعكس ايجابا على اقتصادها بتخفيض العجز لميزانياتها والمساهمة في توليد العملة الأجنبية.

والجزائر على غرار بعض الدول تملك مؤهلات لدعم القطاع السياحي، وهذا نظرا لاتساع رقعتها الجغرافية والتنوع الجيولوجي لها، إلا أن مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني لاتزال ضعيفة بسبب العديد من المعيقات التي تعرقله، ومع ذلك لا يمكن أن ننفي أن هناك جهودا مبذولة من أجل النهوض بهذا القطاع.

لذلك لابد من بذل المزيد من الجهود في سبيل النهوض بالقطاع، بتوفير التمويل اللازم من خلال إجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانيات السياحية ودعم الإمكانات المادية لكي يمكن تطوير المناطق الأثرية القائمة، وزيادة عدد المتاحف الأثرية الإقليمية والتوسع في أعمال التنقيب والصيانة والترميم في المناطق الأثرية الجديدة والتاريخية القائمة، والكشف عن المزيد منها وتوسيع حجم الخدمات السياحية.

ومن أجل تطوير قطاع السياحة وتحويله لقطاع يدعم التنويع الاقتصادي بدل الاعتماد على قطاع المحروقات يمكن استعراض التوصيات الآتي ذكرها:

- ✓ تحسين جودة وكفاءة المرافق السياحية والخدمات المرتبطة بها كالأمن، النقل وغيرها.
- ✓ تشجيع الشراكة والاستثمار في هذا القطاع من خلال المقاولتية السياحية، بهدف تنويع مصادر تمويل الاقتصاد بدلا من الاعتماد على المحروقات.
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول المجاورة كتونس والمغرب وخبراتهم في هذا المجال.
- ✓ الترويج للسياحة في الجزائر من خلال الإعلانات والحملات الدعائية من خلال النشرات السياحية ووسائل الإعلام المختلفة.
- ✓ اتباع تكنولوجيات جديدة لتسهيل الخدمات المرتبطة بالسياحة ،كأساليب الدفع والحجز وتحويل العملات.
- ✓ تشجيع السياحة الداخلية من خلال نشر ثقافة السياحة.
- ✓ تحسين صورة الجزائر دوليا من خلال المشاركة في المعارض الدولية والتعريف بالمنتوج الجزائري والصناعات التقليدية.
- ✓ دعم برامج التدريب والتعليم خصوصا الموجة للموظفين في قاع السياحة، والتركيز على تعلم اللغات الاجنبية وكذلك توفير الدعم المالي والفني للجماعات المحلية.

قائمة المراجع:

1-الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية. ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة. المملكة العربية السعودية. 19-2001/06/21.

2-السبتي، و. صحراوي، م. ت. ا. (2017). تقييم أداء القطاع السياحي على الاقتصاد الجزائري: خلال الفترة 2008-2014. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. العدد 7.

3-بدران، أ. ج. (2013)، اقتصاد البيئة. مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية.

4-بن غضبان، ف. (2015). التنمية المحلية –ممارسات وفاعلون-. الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

5-بن غضبان، ف. (2015). علم اجتماع التنمية. الاردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع.

6-بوعموشة، ح. (2012/2011). دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حاالة الجزائر- . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف.

7-بوفاس، ا. بن خديجة، م. (22- 23أفريل 2014). مداخلة ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات. جامعة قالمة.

8-زيان، ب. ع. (2016). تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدول شمال افريقيا وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي – دافوس- خلال الفترة (2007-2015). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. العدد 14.

9-زيتون، م. (2002). السياحة ومستقبل مصر بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر. القاهرة: دار الشروق.

10-زيدان، ج. (2014). إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع – دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11. الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

11-شلالي، ع .ا . عوينان، ع. ا. (21-22 ماي 2010). مداخلة الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في 2025. جامعة البويرة.

12-طالب، د. وهراني، ع. ا . (22 -23 نوفمبر 2011). مداخلة السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية سياحية مستدامة. جامعة ورقلة.

13-عدلي، ز. سعدي، راضية. (2015). مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة. العدد 32.

14-عميش، س. (15-16توفمبر 2011). مداخلة أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة دراسة حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .جامعة المسيلة.

15-عوينان، ع. ا. (2012-2013). السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة البويرة.

16-معراج، هـ. (2005). السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري-. مجلة الباحث. العدد 3.

17-هاني، ن. (2013). تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية. مجلة الباحث. العدد13.